الشَّاهِدُ الْقُرْآنِي النَّحْوِيُّ في الأفعال التامة فِي كِتَابِ (تَهْذِيبِ الجُمَلِ) لِأَبِي الْفَرَجِ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ الْمَرَاغِيّ (حَيًّا سَنَةَ ٤٢١هـ)

The Quranic grammatical evidence for complete verbs in the book (Tahdhib al-Jumal) by Abu Faraj Ubayd Allah ibn Muhammad al-Maraghi who lived in the year 421 AH

أ.د. حمزة خضير أفندي
Prof. Dra Hamza Khudair Effendi
قسم اللغة العربية
Department of Arabic Language
كلية التربية للعلوم الإنسانية
College of Education for Humanities
جامعة بابل
University of Babylon
Department of Arabic Language
hum.hamza.kaduir@uobabylon.edu.iq

الباحثة : ريام فاضل كاظم
Riyam Fadhil Kadhim
قسم اللغة العربية
Department of Arabic Language
كلية التربية للعلوم الإنسانية
College of Education for Humanities
جامعة بابل
University of Babylon
Department of Arabic Language
hum643.ryam.fadel@student.uobabylon.edu.iq

الكلمات المفتاحية: تهذيب الجمل، الشاهد القرآني ، الفعل الأزم والمتعدي

Keywords : Tahdhib al-Jumal, Qur'anic evidence, intransitive and transitive verbs

الملخص:

يُعَدُّ كتاب (تهذيب الجمل)لابي الفرج المراغي من الكتب الأوائل التي وقفوا على جمل الزجاجي قام بتهذيب وتنقيحه وتيسيره عمد المؤلف إلى ترتيب كتاب الجمل مع إضافة بعض الأبواب وحذف بعضها وتصرف في ترتيب الأبواب فقدم بعض وأخر بعضها .

وأردنا في هذه الدراسة أن نبين الشاهد القرآني النحوي في الأفعال التامة في كتاب(تهذيب الجمل) لأبي الفرج المراغي من بين الشواهد الأخرى في كتابه.

Ibn faraj al-maraghi's (**tahdhib al-jumal**) is among the earliest books that examined al-zujaji's (al-jumal) he refined, edited, and simplified it. The author rearranged the book, adding and removing chapters, and modifying their order, som times bringing some forward and sometimes backward. In this study, we wanted to show the quranic grammatical evidence in the complete verbs in the book "tahdhib al-jumal," by abu faraj al-maraghi among other references within his book.

المقدمة :

نال القرآن الكريم العناية والاهتمام والحفظ منذ زمن النبي محمد(ص) وحتى يومنا هذا. ولا شك أن القرآن الكريم يمثل أصدق نص لغوي في اللغة العربية ،لذا نجد أن علماء العربية قد اهتموا بالقرآن، واستشهدوا به في أغلب مسائلهم، الشاهد لابد أن يكون دليلا نصيا يوظفه النحوي في إثبات القاعدة ،لان أهمية الشاهد هي أهمية النحو نفسه ،ولعل بحثي هذا يقدم أنموذجا لدراسة الشاهد القرآني في الأفعال التامة .

وقد ضم هذا البحث الشاهد القرآني النحوي في الأفعال التامة ويضم أقسام الأفعال في اللزوم والتعدي و التعجب ونعم وبئس ثم مردفا بخاتمة وقائمة المصادر والمراجع.

الشَّاهِدُ الْقُرْآنِيّ النَّحْوِيُّ فِي الْأَفْعَالِ

توطئة:

يتضمن هذا البحث العديد من الأدلة القرآنية في مسائل نحوية متنوعة تتعلق بالأفعال التامة والناقصة، وسأبدأ بتعريف الفعل في اللغة العربية، ثم أوضح المقصود بالأفعال التامة والأفعال الناقصة.

تعريف الفعل: تعددت آراء النحويين في تعريف الفعل وتنوعت مذاهبهم حوله، وأقدم تعريف للفعل هو لسيبويه: فهناك أمثلة مأخوذة من صيغ أسماء الأحداث، وقد بُنيت على ثلاثة أزمنة: الماضي، وما سيكون ولم يحدث بعد، وما هو كائن ولم ينقطع، فبالنسبة لبناء الماضي، لدينا أفعال مثل: ذهب، سمع، مكث، وحمد. أما بناء ما لم يقع، فيكون عندما تقول آمراً: اذهب، واقتل، واضرب، أو مخبراً: يقتل، ويذهب، ويضرب، ويُقتل، ويُضرب. وكذلك بناء ما هو كائن ولم ينقطع يحدث عندما تخبر عنه[1].

وعرفه الزمخشري (ت ٥٣٨هـ):((الفعل ما دل على اقتران حدث بزمان، ومن خصائصه صحة دخول قد، وحرفي الاستقبال، والجوازم، ولحوق المتصل البارز من الضمائر، وتاء التأنيث الساكنة))[2].

كما ذكره صلاح الدين الزعبلاوي(ت1422هـ)عرف الفعل بدلالتيه الحدث والزمان هو أبو حيان الأندلسي:((إنَّه ـ أي الفعل ـ يدل على الحدث بلفظه، وعلى الزمان بصيغته))[3] .

الشَّاهِد الْقُرْآنِيّ النَّحْوِيُّ فِي الْأَفْعَالِ التَّامَّة:

يقصد بالأفعال التامة هي الأفعال التي تكتفي بمرفوعها فقط ولا تحتاج إلى منصوب يكمل معناها، على عكس الأفعال الناقصة التي تحتاج إلى خبر لإكمال معناها. وعندما تكون الفعل تامًا، يُعرب ما بعده فاعلًا أو نائب فاعل.

أَوَّلًا: أقسام الأفعال في اللزوم والتعدي

الفعل في اللغة العربية تصنيفات متعددة:من حيث الصحة والاعتلال، ومن حيث التمام والنقص، ومن حيث التعدي واللزوم، ومن حيث الزمن الماضي والحاضر والمستقبل. وفيما يتعلق بالتعدي واللزوم، نقول إن الفعل ينقسم إلى نوعين: متعدٍ ولازم.

الفعل اللازم: هو الذي لا يصل إلى المفعول به إلا بواسطة حرف جر، ويطلق عليه أيضًا اسم القاصر وغير مجاوز أو المتعدي بحرف جر، وذلك لأنه يلتزم الفاعل ولا يتجاوز إلى غيره،لأن المراد به الإخبار به عن حصول الحدث فحسب، فلا يفتقر إل مفعول نحو: (قعد محمد) و(خرج علي) [4].

أمَّا الفعل غير المتعدي فيسمى لازمًا، ويمكن الاستدلال على لزومه من خلال كونه سجية، نحو:(شجع) و(حسن)و(قبح)،كما يمكن الاستدلال عليه من خلال كونه من أفعال النظافة والنجاسة،نحو: (نظف) و(طهر) و(نجس) و(رجس) و(قذر)أيضًا، يمكن الاستدلال على لزومه من خلال كونه عرضًا،

نحو:(مرض) و(كسل) و(نشط) و(حزن) و(فرح)، وكذلك من خلال كونه مطاوعًا لفعل متعدٍ،نحو: (ضاعفته) فتضاعف، و(دحرجته) فتدحرج،ويستدل أيضًا على اللزوم بكون الفعل على وزن (افعلل)نحو: (اقشعرّ)، و(افعنلل) نحو: (احرنجم)، وكذلك ما يلحق بهما[5]() .

أما أسباب تعدي الفعل اللازم أصلًا فهي ثمانية:

زيادة الهمزة في أوله، نحو: (أكرم زيدٌ عَمرًا)، التضعيف، نحو: (فرَّحت زيدًا)،زيادة ألف المفاعلة، نحو: (جالس زيد العلماء)، زيادة حرف الجر،: (ذهبت بِعَليٍّ)، زيادة الهمزة والسين والتاء: (استخرج زيد المال)، التضمين النحوي، وهو أن تأخذ كلمة لازمة معنى كلمة متعدية لتتعدى تعديتها، حذف حرف الجر توسعًا، تحويل اللازم إلى باب (نصر) لقصد المغالبة، نحو: (قاعَدته) فقَعدته فأنا أقعُدُ [6] .

وأورد المراغي شَاهِدًا في الفعل الذي يتعدى عندما يكون فعل يتعدى مطلق ومقيد كقولك: (نصحت زيدا)، و(شكرته)، (شكرت له) ومنه قوله تعالى:﴿**أَنِ اشْكُرْ لِي**﴾ **[لقمان من الآية:14]** هذه ألفاظ تحفظ ولا يقاس عليها [7] .

حكم اللازم هو أَنّهَ يتعدى بالجار،نحو: (عجبت منه)، (مررت به)، وقد يُحذف الجار وينصب المجرور: سماعي في الكلام المنثور نحو: (نصحته) و(شكرته)، وغالبًا ما تُذكر اللام، وجه الاستشهاد هو استخدام فعل (شكر) كفعل لازم ومتعدٍ بحرف الجر؛ وهذا أحد استخداماته؛ لأنَّه يمكن أن يُستخدم متعديًا بنفسه أيضًا، ومع ذلك، فإن استخدامه متعديًا بحرف الجر يُعتبر أرجح لأنه لغة التنزيل[8] .

أما الفعل المتعدي: فهو الذي يتجاوز الفاعل إلى المفعول به أو أكثر. ويصل إلى المفعول به بدون الحاجة إلى حرف جر، ويطلق عليه اسم المتعدي بنفسه، وواقعًا، ومتجاوزًا، وقد سمي بهذه الأسماء لأنه يتجاوز الفاعل إلى المفعول به ويقع عليه فعل الفاعل[9] .

الأفعال المتعدية تنقسم إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول هو ما يتعدى إلى مفعولين، وينقسم بدوره إلى قسمين: الأول يتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، نحو: باب ظن وأخواتها، والثاني يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، نحو: باب كسى وأعطى. القسم الثاني يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، نحو: أعلم وأرى. أما القسم الثالث، فهو ما يتعدى إلى مفعول واحد، وهو الأكثر شيوعًا في اللغة العربية، حيث يمكن الاقتصار على المفعول الأول، كقولك: (أعطيت زيدًا) دون الحاجة لذكر ما أعطيته، فيكون الكلام تامًا ومفيدً [10].

ذكر المراغي شَاهِدًا في الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين: ((الذي يجوز لك الاقتصار فيه على أحد المفعولين دون الآخر، ويجوز حذفهما معا؛لأن المفعولات فضلة قد يستغنى عنها لحصول فائدة دونها، وقيام الفعل بالفاعل وحده، كقولك: (أعطيت زيدا درهما) وإن شئت قلت (أعطيت) فحذفت المفعولين لكان ذلك تاما مفيدا: كقَوْلِهِ تَعَالَى﴿ **فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى**﴾**[الليل: ٥]** فحذف المفعولين)) [11]

.

والمراد بالفضلة: المفعول به، وحذفه جائز كما في قوله تعالى .

المتعدّي ينقسم إلى نوعين: ما يتعدّى بحرف جرّ، وما يتعدّى بنفسه.

والنوع الذي يتعدّى بحرف الجرّ ينقسم إلى قسمين:

الأول: لا يجوز حذف حرف الجرّ منه إلا في الشعر، نحو: (مررت بزيد)، فلا يمكن حذف الباء هنا لأنها تعتبر جزءًا من الاسم لارتباطها به، و جزءًا من الفعل لأنها معدّية له وموصلة للاسم [12].

الثاني: الذي ذكره المراغي المتعدي بمفعولين، أحدهما بحرف الجر الذي يتعدّى إلى مفعولين، أحدهما بحرف الجرّ، وفيه يُخيّر المتكلم بين إثباته وحذفه، كما فِي قَوْلِهِ تَعَالَى﴿ **وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا** ﴾**[الأعراف من الآية:١٥٥]**،أي من قومه ومثله قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿**وَإِذَا كَالُوهُم أَو وَّزَنُوهُم يُخسِرُونَ**﴾ **[المطففين:3]** أي (كالوا لهم طعاما أو وزنوا لهم مالا) ونحوه من المكيل والموزون [13] .

الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وان شئت اقتصرت على المفعول الأول وإن شئت تعدى إلى الثاني وذلك قولك: (اخترت الرجال عبد الله) والتقدير (اخترت من الرجال عبد الله)[14] .

وقد نبه ابن السراج أن الفعل في هذا الحالة يتعدى إلى المفعول الثاني في اللفظ في المعنى فقال:((واعلم: أن من الأفعال ما يتعدى إلى مفعولين في اللفظ وحقه أن يتعدى إلى الثاني بحرف جر، إلا أنهم استعملوا حذف حرف الجر فيه، فيجوز فيه الوجهان في الكلام، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿**وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا**﴾ وسميته زيدًا وكنيت زيدًا أبا عبد الله ألا ترى أنك تقول: اخترت من الرجال وسميته بزيد وكنيته بأبي عبد الله))[15] .

وجود مواضع اتفاق بين المراغي وابن السراج كلاهما يتفقان وجود أفعال تتعدى إلى مفعولين ، وأحد هذين المفعولين أصله يكون مجرور بحرف الجر،الجملة تحتمل الوجهين إثبات حرف الجر أو حذفه .

ثانِياً: التعجب

التعجب: هو أحد أقسام الكلام، ويعني شيئًا خفيًا سببه ويختلف عن نظائره، ولذلك لا يُطلق على الله تعالى لأنه لا يخفى عليه شيء. وما يُنسب إليه من تعجب، نحو قوله تعالى: ﴿**أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ**﴾ **[مريم من الآية:38]**، هو مشهور من ألفاظه [16] .

ومن الألفاظ المقيسة في التعجب لفظان: الأول هو (ما أفعله)، والثاني (أفعل به). وقد تعجبوا أيضًا بألفاظ مسموعة غير مقيسة، كقولهم (لا إله إلا الله) و(سبحان الله من رجل) و(سبحان الله رجلاً) و(واعجبوا لزيد رجلاً) و(ولله درّك رجلاً) وغيرها من الألفاظ التي سمعوها[17] .

وعندما تقول:(مَا أُحسن زَيْدًا)،و(مَا أُكْرِمَ عَبْدِالله)، فإن (ما) هنا اسم مرفوع بالابتداء، و(أحسن) هو خبره وهو فعل، و(زيدًا) مفعول به. فيكون المعنى تقديرًا: شيء أحسن زيدًا، ولم يتم تحديد الشيء الذي حسنه[18] .

وهذا ما كان يُستخدم في صيغة (أفعل) وكان يتعلق بلون أو شكل. ألا ترى أنك لا تقول: ما أحمره ولا ما أبيضه، ولا تقول في الأعرج: ما أعرجه، ولا في الأعشى: ما أعشاه. بل تقول(ما أشد حمرته)، (وما أشد عشاه). وما لم يكن فيه ما يُستخدم فيه (أفعل)لا يُعتبر (أفعل) بالنسبة للرجل، ولا هو (أفعل) منه، لأنك تسعى لرفعه إلى مستوى أعلى، كما أنك عندما تقول "ما أفعله" فإنك تهدف إلى رفعه عن الحد الأدنى[19].

الثاني هو قولك: أَحْسِن بزيد، حيث تكون الباء وما بعدها في موضع رفع، والمعنى هو أن زيدًا أصبح ذا حُسن. وهذا ينطبق على المفرد والمثنى والجمع والمؤنث. تقول: يا هذه أحسن بزيد، يا هذان أحسن بزيد، ويا هؤلاء أحسن بزيد، ولا يجوز أن تقول أحسني أو أَحْسِنا أو أحسنوا، لأنه ليس فعل أمر، بل هو خبر بمعنى أن زيدًا أصبح حسنًا[20] .

ولا يمكن أن يكون التعجب إلا من فعل مكون من ثلاثة أحرف نحو(حسن) و(كرم)، حيث تُضاف إليه همزة التعجب ليصبح أربعة أحرف، فتقول: ما أحسنه وما أكرمه، وأحسنْ به، وأكرمْ به، وهو أحسن منك، وأكرمُ منك. أما إذا كان الفعل مكونًا من أكثر من ثلاثة أحرف، أو كان يتعلق بالألوان أو العاهات، فلا يجوز بناء فعل التعجب منه، فلا تقول: هو أفعل منك، مثل: أخرجَ، وانطلق، واستخرج، فلا تقول: ما أخرجه، وما انطلقه، وما استخرجه، ولا أَخْرِجْ بزيدٍ، ولا ما أبيضَ لونَه، وما أَعْوَرَهُ، ولا أَبْيضْ بلونِه وأَعْورْ به[21] .

ذهب الكوفِيُّون إلى أنه يجوز أن يستعمل (ما أفعله) في التعجب من البياض والسود خاصة، من بين سائر الألوان، نحو أن تقول:(هذا الثوب ما أَبْيَضَهُ)،(وهذا الشعر ما أَسْوَدَهُ)، وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز فيهما كغيرهما من سائر الألوان [22].

ذكر المراغي شَاهِدًا في التعجب ما جاء بلفظ الأمر وليس بأمر على الحقيقة، بل هو بمعنى الخبر الدال على التعجب ،لذلك لا يؤنث ولا يجمع ولا يثنى؛لأنه لا ضمير فيه، كقوله تعالى: ﴿**أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ** ﴾**[مريم من الآية:٣]** أي هؤلاء ممن يجب أن يقال لهم ، وأن يتعجب منهم أي ما أسمعهم وأبصرهم [23] .

وقد أشار ابن السراج إلى هذه الصيغة، بين هذا الأسلوب يلزم صورة واحدة مع جميع المخاطبين كقولك (يا زيد أكرم بعمرو)، و(يا هند أكرم بعمرو)، و(يا رجلان أكرم بعمرو)، و(يا هندان أكرم بعمرو)، وكذلك جماعة الرجال والنساء[24] .

يتفق كل من المراغي وابن السراج على صيغة (أفعل به) الواردة على صورة الأمر ليست أمر حقيقي ، وإنما هي أسلوب يراد به التعجب ، لكن وجد هناك اختلاف بينهم عند المراغي فبين الصيغة لا تقبل التأنيث ولا التثنية ولا الجمع، وخبر في المعنى، وابن السراج عنده الصيغة ثابته مع جميع المخاطبين (مفرد،مثنى، جمع).

ثالثاً: نِعْمَ وَبِئْسَ

قال سيبويه في نِعْمَ وَبِئْس:((أصل نِعْمَ وَبِئْس، وهما الأصلان اللذان وضعا في الرداء والصلاح، ولا يكون منهما فعل لغير هذا المعنى)) [25] .

نِعْمَ وبِئسَ هما فعلان ماضيان، أصلهما نِعَمَ وبِئسَ، وقد كُسرت الفاءان فيهما بسبب حرفي الحلق، وهما العين في (نِعَم) والهمزة في (بِئسَ)، فأصبحا نِعِمَ وبِئسَ[26] .

ومن ذلك أيضًا: نِعْمَ زَيْدٌ رَجُلًا وَبِئْسَ عَبْدُ الدَّارِ مِنْهُ بَدَلًا.

اعلم أن نِعْمَ وبِئْسَ هما فعلان غير متصرفين، وهذا هو رأي البصريين، والكسائي من الكوفيّينَ؛ خلافًا للفراء ومن وافقه من الكوفيّين، حيث يرون أنهما اسمان وُضِعَا لإنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة[27] .

وهناك أربع لغات لهما: نَعِمَ وبَئِسَ، وهذه هي الأصل، ونِعِمَ وبِئِسَ، ونِعْمَ وبِئْسَ، ونَعْمَ وبَئْسَ.

فالأول مفتوح والثاني مكسور على الأصل المنقول عنه، والأصل أو الكسر مع سكون الثاني وكسرهما عند بني تميم، ولا يجيز الحجازيون فيهما إلا الأصل[28] .

قال أبو البركات الأنباري(ت588هـ) :هل نعم وَبِئْسَ أفعلان هما أما اسمان:((ذهب الكوفيون إلى أن (نِعمَ وبِئسَ) اسمان مبتدآن، وذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان ،وإليه ذهب علي بن حمزة من الكوفيين))[29] .

أمَّا الكوفِيُّون فقد احتجوا بقولهم: الدليل على أنهما اسمان هو دخول حرف الجر عليهما؛ حيث جاء عن العرب قولهم (ما زيد بنعم الرجل)، فقد أدخلوا حرف الجر، ودخول هذا الحرف يدل على أنهما اسمان، لأنه من خصائص الأسماء، ومنهم من استند إلى قولهم: الدليل على أنهما اسمان هو أن العرب تقول: (يا نعم المولى ويا نعم النصير)، فنداؤهم (نعم) يدل على الاسمية، لأن النداء من خصائص الأسماء. ولو كان فعلاً لما توجه نحوه النداء. كما قالوا: لا يجوز أن يُقال إن المقصود بالنداء محذوف

للعلم به والتقدير هنا: (يا الله، نعم المولى ونعم النصير أنت) فحذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه كما تم حذف حرف النداء[30] .

قال ابن الصائغ(ت720هـ):((والدليل على فعليتهما هو جواز دخول تاء التأنيث الساكنة عليهما، لأن دخول تاء التأنيث الساكنة عليهما من خصائص الأفعال، ومن خصائص الفعل الماضي، كقولك: نعمت هند وبئست الجارية، وإن شئت قلت نعم المرأة، ويجوز مع المفرد المذكر والمؤنث والمثنى والجمع؛ فتقول (نعم الرجل زيد)، (نعم الرجلان أخوك)، و(ونعم الرجال إخوتك))[31] .

وهناك أدلة أخرى استدل بها البصريون، منها:أن الضمير يتصل بهما كما يتصل بالأفعال؛ فقد قالوا: (نعما رجلين) و(نعموا رجالًا) كما قالوا: (قاما) و(قاموا)، وأنهما مبنيان على الفتح كالأفعال الماضية؛ ولو كانا اسمين لما بُنيا على الفتح من غير علة.وإن شئت قلت: نعم المرأة، ويجوز هذا مع المفرد المذكر، والمؤنث، والمثنى، والمجموع[32] .

أورد المراغي شاهدين في (نِعمَ وبِئسَ):((دخول (اللام)على(نِعمَ وبِئسَ) في كثير في القرآن وغيره ومنه قوله تعالى: ﴿**وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ** ﴾ **[النحل من الآية: ٣٠] وقال ﴿وَلَبِئْسَ الْمِهَادُ﴾[البقرة من الآية:٢٠٦]**[33] .

لابد لهذه الأفعال من شيئين: فاعل ومخصوص بالمدح أو الذم، نحو: (نِعْمَ الرجلُ زُهَيرٌ). فالرجل هو الفاعل، وزهير هو المخصوص بالمدح. وغالبًا ما تأتي اللام، كما في الآيات القرآنية السابقة[34] .

يتفق كل منهما على البنية الأساسية لأسلوب المدح والذم على وجود الفاعل، ومخصوص بالمدح أو الذم حتى يكتمل معنى الفعلين ، وهناك اختلاف المراغي يهتم بدخول اللام بكثرة ، والآخر لا يركز على اللام .

الخاتمة:

حضور الشاهد القرآني في كتاب تهذيب الجمل حضور واسع لذا نجد الشهادة القرآن كثيرا فهو يستشهد بأكثر من شاهد قرآني في عرض مسائله إذ يورد آيتين أو ثلاث أو أكثر للمسألة الواحدة ونجده يجتزئ الآية فلا يوردها كاملة ليحتج بها بل يقتصر على موضوع الشاهد ويقدم الشاهد القرآني على شواهد الأخرى وهذا دليل على عنايته بالشاهد القرآني على الرغم من أن المراغي بصري المذهب ذلك من خلال تبنيه بعض آراء البصريين كالخليل وسيبويه وغيرهم مع كونه بصري المذهب نجده انه تعرض لبعض المذاهب النحوية الأخرى،ضرورة دراسة الأفعال التامة ووفقا للدلالات المتعددة يزيد اللغة ثراء وجمالا وصولا لأجمل المعاني من خلال السياق النصي ،سيصل الدارس إلى إدراك القاعدة النحوية بكل سهولة ويسر.

الهوامش

1) ينظر: الكتاب :12/1

2) المفصل في صنعة الإعراب : 319

3) دراسات في النحو:234

4) ينظر: شذا العرف في فن الصرف: 38، وشرح ألفية ابن مالك للحازمي: 12/51، والمنصوب على نزع الخافض: 267-266

5) ينظر: شرح ألفية ابن مالك المسمى تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة: 278/1، وشرح المكودي على الألفية في علمي الصرف:106-105، والحدود في النحو: 174

6) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش4 /299 ـ 300، وشذا العرف في فن الصرف: 38-39

7) ينظر: تهذيب الجمل :27

8) ينظر: أوضح المسالك: 159/2

9) ينظر: المنصوب على نزع الخافض: 267

10) ينظر: المقتضب: 93/3 ـ 94، الأصول في النحو: 177/1ـ 178

11) تهذيب الجمل: 28

12) ينظر: اللمحة في شرح الملحة: 1 /225-227

13) ينظر: تهذيب الجمل :28

14) ينظر: الكتاب :37/1

15) الأصول في النحو:178/1

16) ينظر: البديع في علم العربية: 496/1

17) ينظر: البديع في علم النحو: 497/1

18) ينظر: المقتضب:173/4، والتذييل والتكميل في شرح كتاب سيبويه: 175/10، وجامع الدروس العربية : 65/1

19) ينظر: الكتاب: 97/4

20) ينظر: الكتاب: 180/4، وشمس العلوم ودواء في كلام العرب: 4403/7، والبديع في علم العربية: 497/1 ـ 498

21) ينظر: البديع في علم العربية :497/1-498

22) الإنصاف في مسائل الخلاف:(مسألة: 16): 120/1

23) ينظر: تهذيب الجمل :134

24) ينظر:الأصول في النحو :101/1

25) الكتاب :2/ 179

26) ينظر: المقتضب: 140/2، والأصول في النحو: 111/1، وعلل النحو: 291، وشرح ألفية ابن مالك لحازمي: 3/85

27) ينظر: اللمحة في شرح الملحة: 405/1، وشرح التصريح على التوضيح: 75/2

28) ينظر: اللمحة في شرح الملحة:405/1

29) الإنصاف في مسائل الخلاف: (مسألة :14): 81/1

30) ينظر:الإنصاف في مسائل الخلاف : (مسألة :14): 81/1 ـ 82

31) اللمحة في شرح الملحة :405/1 ـ 406

32) ينظر: أسرار العربية: 90، وشرح التصريح على التوضيح: 2/ 75 ـ76، وجامع الدروس العربية: 77/1

33) تهذيب الجمل :139

34) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: 77/2، وجامع الدروس العربية: 77/1 ـ 78

المصادر والمراجع:

المطبوعات:

- ❖ – القرآن الكريم
- ❖ – أسرار العربية: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنبا ري (ت ٥٧٧هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
- ❖ – الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ)، المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.
- ❖ – الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنبا ري (ت ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية،ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م
- ❖ – أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- ❖ – البديع في علم العربية: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علاء الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية،ط١، ١٤٢٠ هـ.
- ❖ – تهذيب الجمل (كتابة الجمل في أصول النحو): تأليف أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاج النووي رحمه الله تهذيب أبي الفرج عبيد الله بن محمد المراغي (حيا سنة ٤٢١هـ)، دراسة وتحقيق أطروحة الدكتوراه للطالب علاء عبد الكاظم، بإشراف الدكتورة نجلاء حميد مجيد، جامعة بابل /كلية التربية للعلوم الإنسانية، ١٤٤٥هـ- ٢٠٢٤م.

❖ – التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي، المحقق: د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا – الرياض،ط١، ١٤١٨ – ١٤٣٤ هـ / ١٩٩٧ – ٢٠١٣ م.

❖ – جامع الدروس العربية: مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت ١٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت،ط٢٨، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م..

❖ – حدود في علم النحو: أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأُبَّذيّ، شهاب الدين الأندلسي (ت ٨٦٠هـ)، المحقق: نجاة حسن عبد الله النولي ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد ١١٢ – السنة ٣٣ – ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

❖ – دراسات في النحو: صلاح الدين الزعبلاوي، موقع اتحاد كتاب العرب

❖ – شذا العرف في فن الصرف: أحمد بن محمد الحملاوي (ت ١٣٥١هـ)، المحقق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله،له مكتبة الرشد الرياض

❖ – شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية –بيروت لبنان ، ط١ ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.

❖ – شرح ألفية ابن مالك المسمى «تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة»: زين الدين أبو حفص عمر بن مظفر بن الوردي (٦٩١ – ٧٤٩ هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور عبد الله بن علي الشلال، مكتبة الرشد، الرياض – المملكة العربية السعودية،ط١، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م.

❖ – شرح ألفية ابن مالك: أبو عبد الله، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي،دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشيخ الحازمي،(الكتاب مرقم آليا، ورقم الجزء هو رقم الدرس – ١٣٨ درسا)

❖ – شرح المفصل للزمخشري: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين ألأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب،دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان،ط١، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.

❖ – شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف للإمام جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي المالكي (ت ٦٧٢ هـ): أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت ٨٠٧ هـ)، المحقق: الدكتور عبد الحميد هنداوي (مدرس البلاغة والنقد الأدبي والأدب المقارن بكلية دار العلوم – جامعة القاهرة)،المكتبة العصرية، بيروت لبنان، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٥.

❖ – شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: نشوان بن سعيد الحميرى اليمني (ت ٥٧٣هـ)، المحقق: د حسين بن عبد الله العمري – مطهر بن علي الإرياني – د يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر (بيروت – لبنان)، دار الفكر (دمشق– سورية)، ط١، ١٤٢٠هـ –١٩٩٩ م.

❖ – علل النحو: محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (ت ٣٨١هـ)، المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد – الرياض / السعودية، ط١، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م.

❖ – الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة،ط٣، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

❖ – اللمحة في شرح الملحة: محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت ٧٢٠هـ)، المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية،ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

❖ – المفصل في صنعة الإعراب: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، المحقق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت،ط١، ١٩٩٣م.

❖ – المقتضب: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب – بيروت.

❖ – المنصوب على نزع الخافض في القرآن: إبراهيم بن سليمان البعيمي،الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: العدد ١١٦، السنة ٣٤، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

البحوث المنشورة:

❖ – الشواهد القرآنية ألفية ابن معط دراسة نحوية تحليلية: علي نجار حمد حسن كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة جازان، العدد٩، ١٤٣٧هـ.